

تجميعاً وليس إجماعاً !!!

بقلم الياس بجاني

مسؤول لجنة الإعلام في المنسقية العامة للمؤسسات اللبنانية الكندية

لقد أصبح فعل "الإجماع" من المفردات التي ينتطح بها طاقم حُكم وسياسي "طائف الطوائف" كل مرة يناولون قضية الاحتلال السوري وغيرها من القضايا المصيرية التي "عُهرت" كل لها بفضل يوداسيتهم وبنتيجة محبتهم "الخبيرية" الفاتلة للوطن وإنسانه. وما يفوت هؤلاء القداحين والمداحين المأجورين من هرطقات وكفر وتشويه للحقائق، تتولى أمره وسائل الاعلام المسيرة التي تكرر استعمال هذا الفعل بطريقة مقززة بعد أن أفرغته من المضمون.

يدعي هؤلاء أن فخامة العماد صاحب شعار دولة "القانون والمؤسسات" وصل إلى موقع الرئاسة الأولى بإجماع اللبنانيين، ومدد له أيضاً بإجماعهم، في حين أن القاضي والداني يعرف أن الأسد الأب عيّن "فخامة العماد" رغماً عن إرادة اللبنانيين، والمجلس النيابي "المُعلب" بصم على التعيين دون أن يكون له رأي، والأسد الابن اتخذ فرامان التمديد له وأيضاً رغماً عن إرادة الغالبية العظمى من أبناء وطن الأرز الأحرار.

يتبجحون بأن "طائف الطوائف" تم إقراره بإجماع الفرقاء كافة، وأن هؤلاء "أجمعوا" على هوية لبنان العربية وعلى وحدة مصير ومسار الوطن مع خاصية نظام بعث الشام بما يتعلق بالصراع مع إسرائيل من مقاومة وتحرير ودحر!!!، بينما الوقائع تشير إلى عكس ذلك تماماً، وتبين حتى لعميان البصيرة والبصر أن "الطائف" كان ولم يزل "اتفاق - نفاق" الآخرين على لبنان واللبنانيين الأحرار الذين يرفضون كل مفروض.

أما الجواب على هوية لبنان العربية "المُجمع" عليها!!! فيمكن استخلاصه مما آلت إليه "حال الإجماع" على عروبة العراق ومصر والجزائر وغيرها من دول المنطقة، كما لا تفوتنا ضرورة التذكير بإجماع الليبيين على عروبة بلدهم وبمصير هذا الإجماع بعد أن مزق القذافي عباءة العروبة!!!

يطلبون ويزمرون لما يسمونه "إجماعاً" على دور حزب الله "المقاوماتي"، وعلى استمرارية مقاومته وتفرده في التواجد العسكري على الحدود مع إسرائيل، في حين أن هذا الحزب لا يتمتع بأي نوع من الإجماع، حتى داخل طائفته التي يصادر قرارها بالقوة، علماً أن أهدافه المذهبية، والأصولية المتشدد، التي في مقدمها إقامة "دولة إسلامية" في لبنان على صورة جمهورية "إيران الخمينية" تناقض روحية الدستور اللبناني القائمة على مبدأ التعايش والتنوع وقبول الآخر. ولا يجهلن أحد أن مرجعية هذا الحزب هي مرجعية "الفقيه" الموجودة في

إيران، كما لا يغيب عن البال أن أمينه العام الحالي السيد حسن نصر الله هو الوكيل الشوعي للإمام الخامنئي في لبنان!!!

إذاً أين هو الإجماع المُحكى عنه، ونسأل، الإجماع على ماذا؟ فهل هو على كل ما يمثله هذا الحزب ويسعى إليه، وهو بالواقع نقضاً للدستور اللبناني، وضرباً لنظام التعايش، واقتلاعاً للهوية، وتفكيكاً للكيان، والقبول بنظام حكم هو مرفوض حتى من قبل الإيرانيين أنفسهم؟ ترى هل أكثرية الشعب اللبناني تقرر بهذا الإجماع المزعوم؟؟

يرددون كالببغاوات أن اللبنانيين مجمعون على ضرورة تحرير مزارع شبعا من الاحتلال الإسرائيلي، والحقيقة أن المزارع هذه مشمولة بالقرارين الدوليين ٢٤٢ و ٣٣٨ اللذين صدرا بعد حربي ١٩٧٦ و ١٩٧٣، بين العرب وإسرائيل، اللتين لم يكن لبنان مشاركاً فيهما، ولبنان الرسمي، لا قبل عام ١٩٩٠ ولا بعده، قال ولو مرة واحدة، أنه معني بهذين القرارين، أو أن إسرائيل تحتل أرضاً له خارج إطار القرار الدولي ٤٢٥. علماً أن مزارع شبعا كانت تحتلها سوريا منذ منتصف الخمسينات وهي خسرتها في حربها مع إسرائيل سنة ١٩٧٦ مع الجولان. أما مسرحية تظهير قضية احتلال إسرائيل للمزارع وهرطقة تحريرها فهي من ابتكار عبقرية البعث الشامي الذي بدأ بعرضها عقب تنفيذ إسرائيل القرار الدولي رقم ٤٢٥ في أيار عام ٢٠٠٠ وانسحابها من الجنوب.

يقولون أن الشعب اللبناني "مُجمع" على "اتفاقيات الأخوة والتنسيق" التي بدأت بفرضها الشقيقة منذ العام ١٩٩٠، في حين أن الشعب "المُجمع" هذا لم يُسمح له حتى الآن الإطلاع الوافي والشافعي عن بنود أي اتفاق من تلك الاتفاقات الجائرة التي تعد بالعشرات.

يفخرون "بإجماع" اللبنانيين على شرعية المجلس النيابي وعلى دوره الريادي!!! فيما الإجماع هو على عدم شرعيته، وعلى حقيقة أنه دمية رخيصة وختم طيع، وأداة شيطانية يستعمله المحتل لتشريع احتلاله!! وتطول قائمة "الإجماع" وتطول!!!

والحقيقة أن لبنان قد تحول منذ العام ١٩٩٠ إلى دولة لا تمثل شعبها، حكامها جزارون يميئون الأمنيات ولا يمتون لأماني وتطلعات الناس بصلة، كحال باقي دول الـ ٩٩,٩% المجاورة. يبقى أن الإجماع المُحكى عنه حول القضايا المصيرية طبقاً لمفهوم أهل "طائف الطوائف" فهو "تجميع" بالعصا السورية ليس إلا، وإن كان من إجماع فهو على ضرورة تنفيذ القرار الدولي رقم ١٥٥٩ لاستعادة سيادة واستقلال وحرية وطن الأرز، ووضع حد فوري لحال الإهتراء والإفلاس والكفر التي يرزح تحت نيرها المواطن اللبناني بنتيجة الاحتلال السوري وحُكم واجهاته.

٢٠٠٤/١٠/٦